ارتفاع القروض البنكية قصيرة الاجل إلى ١٥٣,٦مليار ريال

■ ،،خاص/ الثورة

ارتفعت القروض البنكية قصيرة الآجل الموجهة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في نهاية ابريل ٢٠١٢م بنسبة ١٥٪ ،حيث زادت بنحو ٢٠,١ مليار ريال.

وبينت إحصائية رسمية أن قروض البنوك التجارية قصيرة الاجل ارتفعت الى ١٥٣ ملياراً و٦٨٦ مليون ريال في ابريل ٢٠١٢م وذلك من ١٣٣ ملياراً و٥٠٥ ملايين ريال في مارس ٢٠١٢م .

وبينت أن قطاع الزراعة حصل على ٦مليارات و٢٤١ مليون ريال مقابل ٥ مليارات و١٥٤ مليون ريال ، فيما حصل قطاع الصناعة على ١٥ ملياراً و٩٥٥ مليون ريال مقابل ١٤ ملياراً و٦٨٨ مليون ريال .

كما بلغت القروض قصيرة الاجل في قطاع البناء والتشييد ٥ مليارات و٧٦ مليون ريال مقابل ٥ مليارات و٤٧٣ مليون ريال ، وفي تمويل الصادرات ١٢ مليار ريال مقابل ٩ ملياراً و٥٧٣ مليون ريال ، وفي تمويل الواردات ٣٨ ملياراً و٧٠١ مليون ريال مقابل ٣٧ ملياراً و٢٢٨ مليون ريال .

وبلغت القروض الموجهة لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٣٠ ملياراً و٧٢ مليون ريال مقابل ٢١ ملياراً و٩٨٧ مليون ريال بالإضافة إلى تمويلات أخرى بـ ٤٥ ملياراً و٦٣٥ مليون ريال مقابل ٣٩ ملياراً و٣٩٨ مليون ريال .

١٥٠ الفأ عدد الارقام الضريبية الممنوحة للمكلفين

■ ،،الثورة / شوقي العباسي

كشف مدير عام الحصر والتسجيل بمصلحة الضرائب محمد المطاع أن عدد الأرقام الضريبية الصادرة من المصلحة بلغت (١٥٠٠٠٠) رقم لمكلفي الأنشطة التجارية والصناعية والحرفية والمهنية والحرفية.

وأشار في تصريح لـ «الثورة» إلى أن القانون ألزم مكلفي الضرائب بمختلف كياناتهم القانونية ومختلف أنشطتهم التجارية والصناعية والخدمية والحرفية أن يتقدموا إلى مكتب الضرائب والإخطار بدء مزاوله النشاط خلال ٣٠ يوما من تاريخ بداية مزاولة النشاط وطلب الحصول على الرقم الضريبي حيث يقوم المكلف بتعبئة بيانات الاستمارة الخاصة باستخراج الرقم الضريبي والتوقيع عليها ومن ثم تتحقق الإدارة الضريبية من صحة البيانات والقيام بإدخال البيانات آليا وإرسالها عبر الشبكة إلى قاعدة الرقم الضريبي في رئاسة المصلحة والقيام بمراجعة البيانات وإصدار الرقم في حالة عدم وجود تكرار وإرسالها إلى المكتب المختص ليتم التوقيع عليه،لافتا إلى أن العملية مستمرة بالنسبة للأنشطة الجديدة ولبقية المكلفين الذين لم يمنحوا أرقام ضريبية .

وفيما يخص الأرقام الضريبية الوهمية قال مدير عام الحصر والتسجيل بالمصلحة إن بعض المكلفين المتهربين باللجوء إلى التدليس والاحتيال بقصد عدم الإفصاح عن حجم أنشطتهم وتجنب الخضوع لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات حيث استخدموا أقاربهم أو عمالاً لديهم للقيام باستخراج سجلات تجارية بأسمائهم وفتح محلات وتوفير الشروط اللازمة لمنح الرقم الضريبي والدفع بهم إلى مكاتب الضرائب كمكلفين جدد وطلب استخراج أرقام ضريبية ليتم الاستيراد بأسمائهم، مستغلين الانفتاح وتحرير التجارة وسهولة الاستيراد وكل ذلك بقصد التهرب من أداء كامل الضريبة لام جزء من الضريبة يتم تحصيله في الجمارك عند الاستيراد سواء كانت ضريبة الأرباح التجارية او ضريبة المبيعات .

الانتاج الصناعي في اليمن يتراجع بنسبة ٥٠٪ في ٢٠١١م

■ ،،تقرير /أحمد الطيار

تراجع الإنتاج الصناعي لليمن خلال العـام ٢٠١١م وأوائل العـام ٢٠١٢م بأكثر من ٥٠٪ بسبب ارتفاع أسعار الوقـود والمضـاربة فيـه في السـوق السوداء كأحد التأثيرات الاقتصادية لما جرى في اليـمن عـام ٢٠١١م.وكـشف الأخ عبدالرحمن شجـاع الدين مدير الادارة الصناعية في تصريح لـ"الثورة " إلى أن تلك التأثيرات السلبية أدت إلى تسريح المئات من العمالة في المصانع التابعة للقطاع الخاص وتوقف نشاط العمـال في المصـانع الحكومـية وهي عمـالة مؤهلة ومـدربة وذات خبـرات وكفاءات إنتاجية عالية المستوى الأمر الذي أعاق الاستفادة الاقتصادية من هذه العمالة الماهرة.وكانت قيمة إنتاج قطاع الصناعة في اليمن بشقيه العام والخـاص قـد بلغت في العـام ٢٠١٠م ٤تريليونات و١٤٩ مليـار ريال بزيادة قـدرها ٦٦٧ مليـار ريال عن ٢٠٠٩م الأمر الذي يؤكـد أهمـية هذا القطاع الحيوي الهام ويعزز من مكانته المرتفعة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلادنا.

ولفت شـجـاع الدين إلى أن بعض المنشـآت الصناعيـة أغلقت تمامـا بل وبعـضـهـا قـام بنقل الآلات والمعـدات الصناعية لمصانعه للاستثمار في دول الجوار أي أن فيه اليمن فقد مصانع ومنشآت صناعية جاهزة منتجة مشغلة للأيادي العاملة اليـمنية وهو مـا يعد مؤشرا خطيرا لهجرة رؤوس الأموال اليـمنية في الوقت الذي تحاول اليـمن جذب اسـتثمـارات أجنبية إليها بشتى الطرق.مهيبا بالجهات المعنية في الدولة القيـام بواجبـاتها في توفيـر عـوامل الاستقرار والأمن من اجل ضمان عودة رؤوس الأمـوال المهـاجـرة وجـذب الاسـتثـمـارات العربيـة والدوليـة.ونوه مدير الإدارة الصناعية بأن من تداعيات أحـداث العـام الماضي السلبيـة على الإنتاج الصناعي في اليمن تراجع إنتاج المصـانع اليـمنية للإسـمنت سواء منهـا الحكوميـة أو الخـاصـة حيث لم تتـمكن بسـبب عـدم توافـر الوقـود وارتفـاع أسعاره والمضاربة فيها من جهة أخرى من تلبيـة الطلب المحلي كمـا أسـهمت أحداث التقطعات والنهب والسلب على الطرقات من قبل مجـامـيع مسـلحـة خارجة على القانون في توقف التوزيع وهو مـا أدى إلى ارتفـاع الأسـعـار إلى اكـثـر من ٢٠٠٠ ريال للكيس في حين كـان نهـاية العـام ٢٠١٠م ١٢٥٠ ريالا .وطالب الجـهـات الحكومـيـة بتـحـمل مسؤولياتها لتوفير وسائل الطاقة لجميع المصانع المنتجة في اليمن لان استمرار توقـفـهـا سـيـعـود بمردود سلبي على الاقـتـصـاد الوطني ومن ذلك مـثـلا أن اليـمن سيكون مسـتـوردا خـلال العـام الحـالي والأعـوام القـادمـة ان اسـتـمـر الوضع على مـا هـو عليـه فيـمـا كـانت بلادنا مـرشـحـة لتكون دولة مـصـدرة بالكامل عـام ٢٠١٢م حـيث تراجـعـت قيمة وارداتها من الإسمنت خـلال العام ٢٠١٠م بنسـبـة ٤٢٪ إلى ٧٩٩ الف طن مـقـارنة بمليـون و١٢٦ الف طن في ٢٠٠٩م و تراجعت قيمـة الواردات من ١٥ مليارا و٥٥٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م إلى ١٠ مليارات و٩٢١ مليون ريال في ٢٠١٠م .منوها بأن الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية لم يتمكن حتى الآن من إقـامـة أي مـعـارض تجـاريـة أو صناعيـة داخلية أو خـارجية بسـبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وفي مقـدمـتـهـا تراجع الإنتـاج المحلي بشكل كبير.يذكر أن بيانات صادرة عن الجهاز المرزي للإحصاء اشارت الى أن القطاع الخـاص الصناعي يسـهم بمبلغ تريليون و٣٤٧ مليارا و٤٤٠ مليون ريال فيما بلغت قيمة إنتاج القطاع الصناعي العـام تريليـونين و٨٠١ مليـار و٦٣٧ مليـون ريال .وتوضح البـيـانـات ان القطاع الصناعي اليمني حقق قيـمـة مضـافة تبلغ تريليوناً و٧٧١ مليار ريال فيما بلغت قيمـة مستلزمات الإنتاج ٢ تريليـونين و٣٥٣ مليـار ريال كـمـا اسـتـوعـب ٢٤٠ الف عـامل ارتفـاعـا من ١٩٠ الف عام في ٢٠٠٩م و بلغت قيمة تعـويضـات عـمـلـهم ١٠٠ مليـار و٨٣٧ مليون ريال.ويشـمل القطاع الصناعي عـدة صنـاعـة تتـمـثـل في الصنـاعـات التحـويلية والصناعات الاسـتـخراجية والكهـرباء والمياه.وحسب تلك البيانات فـقـد ارتـفـعـت قـيـمـة إنتـاج الصنـاعـة التـحـويليـة التـابـعـة للقطاعين الخـاص والـعـام إلى تريليـونين و٥١٤ مليـار مقارنة بتريليون و٩٨٩ مليون ريال في ٢٠٠٩م محققة نموا يبلغ ٢٧٪ .

و حققت تلك الصناعات فائضا في القيمة المضافة بمبلغ ٥٠٣ ملايين ريال فيـمـا بلغ اسـتـهـلاكـهـا الوسـيـط ٢ تريليونين ٣٨ مليون ريال .كما ارتفعت مسـاهـمـة الصنـاعـات التـحـويليـة في القيمة المضـافة للقطاع الصناعي إلى ٢٦٨ مليارا و٩٨٦ مليون ريال مقـابل ٢٠٤ مليارات و٧٤٨ مليون ريال خلال نفس الفـتـرة.وتوضح النتـائج زيادة طفيفـة في عدد المنشآت العاملة حيث ارتفـعـت إلى ٤١٢١٨ منشـأة وذلك من ٤١٢١٦ منشـأة .وتعـتـبـر الصنـاعـات التـحـويلية من أهم القطاعات المحركة لعجلة التنمية والمؤدية إلى زيادة الإنتاج والدخل الوطني وخلق فـرص عـمـل منتجـة للسكان والتخـفـيف من الفقـر وزيادة التنوع في الاقتـصـاد وخـفض الاعتماد على النفط والغاز. وكان قطاع الصناعة قـد أحـرز نموا عـاليـا خـلال الفترة ٢٠٠٦– ٢٠٠٧م بلغ في المتوسط ١١,٣ ٪ مـقـارنـة بمعـدل النمـو المستهدف ٨,٤ ٪ خلال فترة الخمس سنوات التي تغطيـهـا الخطة، ولكنه تراجع إلى ٥,٤٪ في عام ٢٠٠٨م، مما حدا بالمراجعة نصف المرحلية إلى توقع تحقيق معدل نمو في أنشطة الصناعة بواقع ٦,١٪ سنوياً .وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيقه معدل نمو بلغ ٤,٣٪ سنوياً في المتوسط والذي جاء معظمه من أنشطة الصناعـات الغـذائيـة والمشـروبات والمنتـجـات اللافلزية الإنشائيـة والمنتجـات البـلاسـتيكية ومنتجـات التبغ ومشـتـقـات النفط المكررة، مـوضـحـة أن الصناعـات الغـذائيـة والمشـروبات احـتـلت المرتبة الأولى تليـهـا المنتـجـات اللافلزية الإنشائية، وتأتي المنتجات البلاستيكية في المرتبة الثالثة، ومنتجات التبغ المرتبة الرابعة، وثم مشـتـقـات النفط المكررة. ويؤكـد خـبـراء الاقـتـصـاد أن على الحكومة التركيز خلال الفترة المقبلة توفير البنية الأساسية اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية إذا أرادت خلق صناعة يمنية قوية وناهضة.ومشيرين إلى ضـرورة إقـامة المناطق الصناعية التي حددتها الحكومة، بحيث يتم إقامة البنى التـحـتـيـة في هذه المناطق لكي تتمكن اليمن من جذب الاستثـمـارات ورؤوس الأمـوال المحليـة والأجنبيـة للاسـتـثـمـار في المناطق الصناعية.واكدوا أن التنمية الصناعية ترتكز على مـدى توفـر رأس المال والأرض والكهـرباء والآلات الحـديثـة والأيدي العـاملة الماهرة.. وبالتـالي ينبغي تضافر جهود الحكومة والقطاع الخاص لتوفير عوامل نجاح الصناعات القائمة والمستقبلية والعمل على تحويل المنتج المحلي إلى منتج منافس على كل المستويات من خـلال توفـير الشـروط اللازمة لتعزيز قدراته التنافسية، وهذا لن يتـأتى إلا من خـلال دعم حكومي كبير لقطاع الصناعة، وأيضاً من خلال اهتمام المصنعين بالمواصفات والجودة.

رأي اقتصادي

استثمار صناعة النفط والغاز

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، يشكل النفط والغاز وسيلة دمج اقتصادي من خلال الاستثمار في قطاعاته ومن خلال تدفق النفط والغاز العربي بصفة عامة واليمني بصفة خاصة إلى كافة أنحاء العالم، وساهم في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، وأتاحت عائدات النفط والغاز إيرادات للميزانية العامة لتنفيذ برامج التنمية، ووفر الغاز الطبيعي وقوداً للمرافق العامة والصناعات البتروكيميائية، كما أتاح قطاع الزيت والغاز والصناعات البتروكيميائية مناخاً ملائماً لاجتذاب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الدول المنتجة للنفط والغاز تواجه تحديات وصعوبات تتمثل في اتخاذ سياسات بترولية غازية ملائمة وتعاون دائم بين الدول المنتجة للنفط والغاز بما يضمن استقرار السوق ونمو الطلب عليهما مع توجيه الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، فهناك تغييرات حديثة وهامة، إقليمية وعالمية تؤثر على الاستثمار في مجال النفط والغاز، أبرزها ارتفاع الطلب على الطاقة والاعتبارات والقوانين البيئية واتجاه الدول المستوردة للغاز والنفط وإلى تنويع مصادرهما لضمان استمرارية إمدادهما واتجاهات الأسواق نحو تحرير وعدم الاحتكار، فضلاً عن إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في صناعة النفط والغاز، فبلادنا بصفة خاصة وبلدان الوطن العربي بصفة عامة، مرشحة لاستقطاب وجذب المزيد من الاستثمارات العالمية لتمتعها باحتياطي نفطي وغازي عالمي كبير ويميزهما انخفاض تكلفة البحث والإنتاج والتشغيل، مما يحتم على بلادنا ووطننا العربي ضرورة وضع استراتيجيات عربية شاملة لصناعة الغاز والنفط والبتروكيميائيات وتفعيل دور القطاع الخاص والاستفادة من النموذج الأمريكي الأوروبي الآسيوي.

استقبل ٣٩٥ سفينة تجارية خلال الخمسة الأشهر الماضية
٤٠٤ ملايين ريال قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء عدن لشهر مايو

■ ،،عدن/سبأ

بلغت قيمة الصادرات اليمنية من الاسماك والاحياء المائية عبر ميناء ومطار عدن الدوليين في مايو الماضي ٤٠٤ ملايين و١٠١ الف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبد الله هادي عمر لـ"سبأ" أن الصادرات التي صدرت عبر شركات عربية، أردنية وتونسية، وايطالية واسبانية وفرنسية ابدت رغبتها في استيراد وتسويق المنتج اليمني من الاسماك لجودتها العالية وقيمتها الغذائية الصحية لصحة الانسان المستهلك.

إلى ذلك استقبلت أرصفة ميناء عدن ومراسي ميناء الزيت والرصيف السياحي بمدينة التواهي خلال الخمسة الأشهر الأولى من العام الجاري ٣٩٥ مابين سفينة تجارية محملة بالمواد الغذائية من القمح والارز والسكر والحديد والاخشاب والاسمنت و ناقلات المشتقات النفطية.

وأوضح مدير جوازات الميناء البحري بعدن العقيد حمود محمد المطري لـ"سبأ" أن عدد البخوث السياحية التي استقبلها الرصيف السياحي للفترة المذكورة بلغ ٢٧ بختا سياحيا أقلت ٨١ سائحاً من جنسيات أوروبية.

وأشار إلى أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المون الغذائية من ميناء عدن الى بلدان القرن الافريقي بلغ ٣٣٠ سفينة، في حين بلغ عدد الوافدين والمسافرين عبر ميناء عدن للفترة نفسها ٨٥٠ مابين وافد ومسافر منهم ١٧٠ مسافراً.